بالارادة الازلية وارادة فعل العبد اذا حققت تمن وشهوة
والقصد الحقيقي ايضا يتعلق بفعل القاصد وعلى انه انما حمله
على هذا القول ليحقق توجه الطلب التكليفي بما العبد فاعل
له فما علم انه لا يقع لم يخصصه والعبد قدرته تؤثر وهو
عنز مخصص فما لم يخصصه الباري تعالى تعذر عليه فعله
والطلب التكليفي متوجه نحو خلاف المعلوم لا محالة
وهذا المذهب اخذه الامام من قول الاستاذ ابي اسحاق
رضي الله عنه في حد الكسب انه فعل فاعل بمعين والخلق
فعل فاعل لا معين له الا ان الاستاذ ينقل عنه ان قدرة
العبد تؤثر في وجه واعتبار كما نقل عن غيره انها تؤثر
في حال والامام زعم في آخر الامر انها تؤثر في الوجود والذي
نصره في هذا الكتاب ما تقدم بيانه ان القدرة الحادثة
لا تؤثر اصلا البتة لا في الوجود ولا في حال الوجود والدلالة
عليه ذهول العبد وعدم علمه بتفاصيل ما يعتقد كونه فعلا
له اورد على نفسه سؤالا للخصوم وهو انهم قالوا اذا صح ان
يكون العبد مكتسبا وليس بعالم فلم لا يصح ان يكون فاعلا
موجدا وليس بعالم واعتذاركم في الكسب اعتذار نا في الايجاد
ثم قولكم في الكسب انه يجوز ان يكون منه هو لا عنه اذا كان
قليلا ولا يجوز في الكثير قلنا لا نشترط ان يكون
المكتسب عالما لا في القليل ولا في الكثير وقد يكون الكثير
غير منذهول عن اصله بمجرد العادة ولكن على كل تقدير
هو غير عالم بتفصيله فان معنى الكسب على هذا الراي
قدرة تتعلق ولا تؤثر واذا كان العبد غير مؤثر وانما
نسب الفعل اليه كسبه تعلق قدرة بمقدور لا انه مؤثر
في الفعل ودلالة الفعل انما هي من جهة صدور الفعل
عنه

عنه والفعل لم يصدر عن المكتسب نعم يلزم ذلك من
جعل القدرة الحادثة موثرة في حال فهذا تمام هذه
المباحثة وقد بينا فيما سبق ان هذه الدلالة لا
يعتمد فيها على اعتبار الغالب بالشاهد اذ بينا انه
لا فاعل في الشاهد واذا قلنا الفعل يدل على الفاعل
ضرورة فنعني به ان معرفة كون الفعل واقعا على
وجه الاختيار دليل على العلم ضرورة فتاملوا
ذلك **الضرب الثاني** في الالزامات المتوجهة عليهم
وقد ذكر منها ما هو على صيغة البرهان وانما سمي
الزاما لانه بعض مقدماته ماخوذة من تسليم الخصم
فنقول اولا لو صلحت القدرة الحادثة لايجاد بعض
الموجودات كالحركات والسكنات والاعتمادات والنظر
لصلحت لايجاد كل موجود فلا تصلح لايجاد بعض
حتى الجواهر والاعراض لكن لا تصلح لايجاد كل موجود
فلا تصلح لايجاد بعض الموجودات وتقريره ان القدرة
الحادثة عند الخصم انما تتعلق بالوجود فقط لان الذوات
ثابتة في العدم بصفات انفسها والصفات التابعة
للحدوث واجبة عند الحدوث فلا تستفاد بالفاعل
فلم يبق للفاعل اثر الا الوجود فقط وهو في سايير
الموجودات على معقول واحد فلو صلحت القدرة لايجاد
موجود ما لم تصر فيه عنز الوجود وهو لا يختلف
فتكون نسبتها الى سايير الموجودات نسبة واحدة
لان اثرها مشترك في سايير الموجودات وما اختلف
فيه الموجودات ليس من اثرها ومعلوم انها لا تصلح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)